العراق يحتج لدى سوريا بعد اقتحام الأمن العام لمكتب السيستاني بدمشق



أعربت السفارة العراقية في دمشق اليوم الجمعة، عن استيائها البالغ إزاء حادثة اقتحام مكتب المرجع الديني السيد علي السيستاني، في دمشق يوم الثلاثاء الماضي.

وذكر بيان صادر عن السفارة، تلقته المطلع، أن: "أشخاصاً يدعون انتماءهم إلى جهاز الأمن العام قاموا باقتحام المكتب في الساعة الرابعة عصراً، وقاموا بالعبث بممتلكاته ومقتنياته، بالإضافة إلى الاعتداء بالسب والشتم على الموظفين المتواجدين فيه".

وأكدت السفارة، أن: "هذه الممارسات تمثل استفزازاً لمشاعر الملايين من أتباع المرجعية الدينية العليا في العراق والعالم، وإساءة لمكانتها الدينية المعروفة باعتدالها وحكمتها وتبنيها لنهج التسامح".

وجددت السفارة تأكيدها على حرص العراق على الحفاظ على السلم المجتمعي في الجمهورية العربية السورية، وضمان حقوق كافة مكونات الشعب السوري الدينية والمذهبية والإثنية.

ودعت السفارة السلطات السورية المختصة إلى: "محاسبة المقصرين ومنع تكرار هذه الممارسات"، معربة عن امتنانها لوزارة الخارجية والمغتربين السورية لإيصال هذا الموضوع للجهات المعنية.

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان، أكد الأربعاء، حادثة اقتحام مكتب المرجع السيد علي السيستاني في منطقة السيدة زينب بدمشق، وذلك بعد تضارب المعلومات حول الحادثة.

وقال المرصد ومقره لندن، في بيان، ان: "مجموعة مسلّحة متشددة يقودها شخص يُدعى "أبوعمر الليبي"، أقدمت على اقتحام مكتب المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني في منطقة السيدة زينب جنوب دمشق، وعبثت بمحتوياته".

وبحسب مصادر المرصد السوري، فقد تعرّض المكتب لعملية تكسير ونهب شملت تحطيم الأبواب والدعامات الداخلية، وسرقة مبالغ مالية وجهاز حاسوب، إضافة إلى تحطيم صورة السيد السيستاني.

وأكدت المصادر أن: "المكتب يُعنى بأدوار إنسانية واجتماعية بحتة، أبرزها رعاية الأيتام ومساعدة المهجرين من الطائفة الشيعية، دون أي صلة له بالأعمال العسكرية أو السياسية".

وادعت المصادر أن: "وساطات واتصالات جرت لاحقا أسفرت عن إعادة الأموال والجهاز المسروق، وقدم الفصيل المهاجم اعتذارا رسميا".